



الجمهورية العربية الفلسطينية  
وزارة العدل

قطاع التخطيط والبنى التحتية  
الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء  
إدارة التقييم والجودة

# تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م



الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

## أولاً:- مكونات الخطة :-

- رغم الظروف التي تمر بها بلادنا جراء العدوان الغاشم والصعوبات التي تشهدها الحكومة إلا أن وزارة العدل قد أعدت خطتها لعام ٢٠١٦م كخطة طموحة، كانت تهدف من ورائها إلى العمل وتحقيق الإنجازات باعتبار أن العمل في مثل هذه الظروف هو صمود حقيقي في مواجهة العدوان، وفي هذا الصدد تتكون خطة الوزارة من عدد من المجالات المختلفة التي تحاكي وظائف وزارة العدل وواجباتها القانونية والتنظيمية وهي :
  - ١ - البناء التشريعي والمؤسسي للوزارة والمحاكم : كانت وزارة العدل تستشعر أن أي تشريعات أو قوانين والتي يتطلب عرضها على المؤسسات الدستورية كمجلس النواب سيكتنفه بعض الصعوبات، لذلك كانت خطتها خالية من القوانين وفي نفس الوقت ركزت على ما يلي :
    - اللوائح التنفيذية التي تدخل ضمن اختصاص مجلس القضاء الأعلى.
    - اللوائح التنظيمية التي تتولى وزارة العدل إصدارها.
    - جملة من الإجراءات التشريعية التي تسهل وتيسر العمل.
  - ٢ - تطوير وتحسين وسائل العمل : تعلم وزارة العدل أن العمل من أجل تحسين وتطوير وسائل وأساليب العمل يعتبر ضمن قائمة الأولويات لديها، كونه سيسهم بشكل مباشر في تغيير أنماط العمل وسرعتها وتحقيق كم الإنجازات التي تلبى احتياجات المواطنين من الوزارة والمحاكم، لذلك فقد ركزت على جملة من الإجراءات منها :
    -



• إصدار الأدلة الإرشادية.

• إنشاء وتنفيذ قواعد البيانات وتحديث الموجود منها.

• إعداد وإصدار عدد من الدراسات والبحوث القانونية والقضائية.

٣- مجالات التدريب والتأهيل: - يعتبر التدريب والتأهيل من المتطلبات المهمة التي ينبغي إيلائها عناية خاصة واهتمام كبير كونها تساهم في تطوير قدرات الموظفين وتكسيبهم المقدرة على التعامل مع مختلف القضايا وظروف العمل، وتساهم في صقل معارفهم وتوسيعها بحيث يستطيعون التعامل مع المستجدات القانونية على المستوى المحلي الدولي، وقد ركزت وزارة العدل من خلال خطتها على:

• جملة من الدورات التدريبية التنشيطية في مجالات مختلفة قانونية وقضائية.

• الاعتماد على الكادر الوطني المؤهل العامل في الوزارة والمحاكم للقيام بعملية التدريب.

• تنفيذ عمليات التدريب من خلال المعهد العالي للقضاء باعتباره الجهة المختصة بذلك.

٤- مجالات تحسين آليات الوصول إلى العدالة للفئات المستضعفة: - تدرك وزارة العدل أن من واجباتها القانونية والتنظيمية هو المساهمة في تقديم العون القضائي والمساعدة القانونية للفئات الضعيفة - المعسرة والفقيرة - خاصة النساء والأطفال، وفي هذا الصدد تتبنى التعاقد مع عددٍ من المحامين لمتابعة قضايا النساء والأطفال في عددٍ من المحافظات والترافع فيها أمام المحاكم، وتقدم مكافآت شهرية نظير جهود هؤلاء المحامين.



الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

**٥ - البنى التحتية:** تشكل البنى التحتية معضلة كبيرة لوزارة العدل والسلطة القضائية برمتها، كون هناك عدد من المجمعات القضائية ومباني المحاكم والنيابات قد تم استهدافها وتدميرها من قبل العدوان الغاشم، وعدد آخر تضرر بما تحتويها من أثاث وتجهيزات وأجهزة وملفات قضايا المواطنين وسجلات القضايا، وكانت وزارة العدل قد أعدت خطة بحيث تتمكن خلالها من إجراء ما يلي: -

- التركيز على إجراء حصر دقيق للأضرار التي لحقت بمجمعات ومباني المحاكم والنيابات العامة، وتحديثها باستمرار كون العدوان ما زال قائماً.
- تنفيذ الاستلام النهائي لعدد (١٣) مشروعاً.
- تنفيذ الاستلام الابتدائي لعدد (٧) مشاريع منجزة.
- بعض المعالجات والترميمات البسيطة.
- إجراء صيانة لبعض التجهيزات الخاصة بالوزارة والمحاكم والمعهد العالي للقضاء.

**٦ - مجال الرقابة المالية والإدارية ومكافحة الفساد:** - تعتبر الرقابة المالية والإدارية من أهم الوسائل للمحافظة على المال العام، ومتابعة الالتزام بتنفيذ القوانين واللوائح النافذة، وتصويب مسار الإجراءات المالية والإدارية والتنظيمية، فالرقابة عنصر فعال ليس فقط في ضبط سير الإجراءات وإنما تتعدى ذلك إلى تقويم عمل الموظف وإعادته إلى الشكل الذي يتطلبه القانون وتنص عليه اللوائح والقرارات، ولذلك خطت الوزارة لتنفيذ جملة من الدورات التفتيشية على الموظفين العاملين في المحاكم



الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

ومكاتب وأقلام التوثيق لتصويب مسار العمل وكشف الاختلالات والتلاعبات ووضع حدٍّ لأيِّ تجاوزات للقوانين واللوائح النافذة.

**٧- مجال مكنة العمل في الوزارة والمحاكم :** - تعتبر أعمال المكنة من الأعمال المهمة التي توليها الوزارة عناية كبيرة كونها تسهم في تنظيم وترتيب أعمال الوزارة والمحاكم، وتسهيل الإجراءات وتوفير المعلومات والبيانات وحفظها وأرشفتها بأسلوب آلي ومنظم، كما تسهم في ربط كافة القطاعات والمحاكم بغرفة تحكم واحدة الأمر الذي يسهل تدفق المعلومات والبيانات مما يساعد في مساعدة اتخاذ القرارات المناسبة، ولذلك جاءت خطة الوزارة متضمنة جملة من المهام المتعلقة بأعمال الربط الشبكي والمعلوماتي وتصميم الأنظمة اللازمة للعمل، وتطوير وتحديث الأنظمة القائمة.

**٨- نشر الوعي القضائي والقانوني لدى العاملين في السلطة القضائية والمواطنين :** - تشكل التوعية القضائية والقانونية أحد أهم جسور التواصل مع منتسبي السلطة القضائية والمواطنين، كونها تسهم في إيصال المعلومات إليهم في مواقعهم المختلفة، وتمدهم بكل جديد في عالم القانون والقضاء، ونقل المعارف ونشرها على وسائل الإعلام المختلفة، من هذا المنطلق جاءت خطة الوزارة متضمنة بعضاً من المهام المتعلقة بالتوعية القضائية وإقامة الحلقات التليفزيونية والبرامج الإذاعية وإصدار مجلة البحوث القضائية والصحيفة القضائية.

**٩- تنمية وتطوير وسائل وأساليب التعاون الدولي مع الدول والمنظمات :** - يحتل موضوع تنمية العلاقات القضائية الدولية بين بلادنا ومختلف دول العالم وكذا المنظمات الدولية أولوية خاصة ومهمة لوزارة العدل، كونها تسهم في تبادل التجارب



الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

والخبرات والمعارف القانونية والقضائية، والتي تكون مهمة لتطوير وسائل وأساليب العمل في الوزارة والمحاكم، خاصة وأن مجالاتها متعددة، لكن الظروف المحيطة ببلادنا وتوقف التواصل الثنائي مع كثير من الدول نتيجة للعدوان وتكالب الدول على بلادنا فقد راعت خطة الوزارة ذلك، لكنها أيضاً فتحت باباً للتواصل والتنسيق مع من أراد من الدول والمنظمات الدولية.

**١٠- تحسين بيئة العمل :-** إن تطوير وتحسين وسائل العمل تهدف إلى الوصول لتحسين الأداء وجودة الخدمات التي تقدمها الوزارة، والمساعدة في الحصول على البيانات والمعلومات الفعلية الحقيقية والواقعية المطلوبة واللازمة لقيادة الوزارة لاتخاذ القرارات المناسبة والملائمة سواءً للتغلب على المشاكل والصعوبات أو لمواجهة أية ظروف تتعلق بالعمل أو لتحسين الأداء أو غير ذلك؛ ولذا احتل هذا المجال أهمية كبيرة في خطة الوزارة كونه المدخل الهام لتحسين الأداء، وجودة وسرعة تقديم الخدمات، وجاءت خطة الوزارة متضمنة العديد من المهام والأنشطة التي تجسد هذه الرؤية وتحقق الهدف المنشود.

**ثانياً:- تحليل وتقييم مستوى تنفيذ الخطة:-**

**أ- تحليل تنفيذ الخطة :-**

عندما أعدت وزارة العدل خطتها لعام ٢٠١٦م كانت بلادنا وما زالت تمر بظروف صعبة واستثنائية، ورغم ذلك فإنها فضلت عدم الاستسلام للظروف وإعداد خطة طموحة تلبى جزءاً أساسياً من احتياجاتها وبحيث تؤدي وظائفها القانونية والتنظيمية في خدمة المحاكم والقضاء على أكمل وجه.



الجمهورية العربية السورية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

كما وضعت في حساباتها أيضاً العمل على حسن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومنها الموارد المالية رغم شحنتها والقوى البشرية والإدارة، وذلك من خلال حشد جهود وطاقات كافة العاملين في الوزارة من خلال الخطة لغرض إخراج ما نصت عليه من أهداف وسياسات وإجراءات إلى حيز الوجود وتحويلها إلى واقع ملموس وبحيث يتم الحصول على أكبر منفعة ممكنة وبأقل تكلفة ممكنة.

وسارت في عملية التنفيذ وفقاً لهذا التوجه، حيث قامت كل جهة بتركيز جهودها لتنفيذ الجزء الذي يعينها وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التنفيذية التي تتلاءم مع عملها وتنسجم مع طبيعة اختصاصاتها.

#### ب- تقييم مستوى تنفيذ الخطة والتحديات التي تواجهها الوزارة:-

كون وزارة العدل بصدد معرفة نتائج جهودها في تنفيذ خطتها لعام ٢٠١٦م فإن الوسيلة الوحيدة للحصول على المعلومات الحقيقية لعملية التنفيذ هي تقييم الأداء، الذي يحتل أهمية كبيرة ويعتمد في جوهره على مؤشرات القياس المختلفة سواء كانت رقمية أو كمية أو كانت مؤشرات تحقق، والتي من خلالها تستطيع إجراء عمليات المقارنة والاستنتاج لمعرفة الخطوات التي تمكنت من قطعها للوصول إلى نسب محددة تمثل في أصلها حقيقة الإنجازات التي تمكنت الوزارة من تحقيقها طوال عام الخطة، وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء واستنتاج وتحديد الأسباب التي



الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

أدت إلى عدم التنفيذ، وبدون مؤشرات قياس واضحة فإن المعلومات التي قد نحصل عليها من خلال عملية التقييم لا تعدو عن كونها تقديرات ينقصها عنصر الدقة والتحديد.

ووزارة العدل كغيرها من مؤسسات الدولة مرّت وما زالت بمرحلة صعبة بل من أصعب مراحلها ويرجع ذلك إلى العدوان الغاشم على بلادنا والذي تسبب بممارساته العدوانية وقصفه العشوائي للبنى التحتية والحصار الاقتصادي إلى إحداث فجوة مالية واقتصادية كبيرة أثرت تأثيراً كبيراً ومباشراً على عمل كافة مؤسسات الدولة ومنها وزارة العدل.

وعندما كانت الوزارة تسير في تنفيذ خطتها واجهت جملة من التحديات الكبيرة التي أثرت تأثيراً مباشراً على أدائها وحالت دون تنفيذ جزء كبير من أهدافها وسياساتها وبرامجها المختلفة، ولعل أهم هذه التحديات والمعوقات : -

١- يعتبر العدوان من أهم التحديات التي تواجه بلادنا، والذي يتطلب منا الوقوف صفاً واحداً في مواجهته، والتصدي له على مختلف الجبهات، بما فيها جبهة العمل، وضمان الحفاظ على مؤسسات الدولة، وضمان عدم انهيارها، أو توقفها عن العمل.

٢- ضعف التنسيق والتعامل بين هيئات وأجهزة السلطة القضائية خصوصاً بعد إصدار تعديلات قانون السلطة القضائية، وعدم وجود الآليات القانونية اللازمة التي تنظم العلاقة بين الأجهزة والهيئات القضائية.





الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

- ٣- ضمان عدم توقف العمل في مختلف المؤسسات والهيئات القضائية خاصة المحاكم والنيابات العامة، وضمان استمراريته، وبحيث تؤدي عملها وفقاً للدستور والقوانين النافذة.
- ٤- المحافظة على محتويات المحاكم والنيابات العامة من قضايا وسجلات وأثاث وتجهيزات إلكترونية وتجهيزات مكتبية وغيرها.
- ٥- ضعف وقلة نفقات التشغيل التي تكفل تشغيل واستمرارية عمل المؤسسات والهيئات القضائية، بل وتوقفها مؤخراً بشكل نهائي، الأمر الذي وضع عمل المؤسسات القضائية واستمراريته على المحك، كون المؤسسات القضائية تحتاج إلى توفير متطلبات التشغيل اللازمة لأداء العمل اليومي وأيضاً صعوبة الحصول على المحروقات التي تشغل المولدات الكهربائية التي تمكن هذه المؤسسات من العمل.
- ٦- عدم القدرة على تنفيذ المستحقات القانونية السابقة ومنها :
  - بدلات القضاة الناتجة عن التسويات والعلاوات (طبيعة عمل - ريف).
  - العلاوات السنوية للقضاة والإداريين للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥م.
  - التسويات للموظفين الإداريين بموجب المؤهلات وبموجب سنوات الخدمة.



الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

• بدلات الموظفين الإداريين (طبيعة العمل - ريف - محاكم) وفقاً للنسب المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية.

٧- عدم القدرة على تنفيذ البدلات القانونية المستحقة للموظفين المثبتين من الموزعين على وزارة العدل من وزارة الخدمة المدنية، والمنقولين من جهات أخرى للوزارة والذين لا يتقاضون حالياً سوى الراتب الأساسي بما يساوي نصف الراتب مع البدلات الذي يتقاضاه جميع نظرائهم من الموظفين العاملين في الوزارة والمحاكم.

٨- ملاحظة الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات في ربط مرتبات المتقاعدين والمتوفيين (قضاة - إداريين) وإعطائهم البدلات المستحقة ولذلك تتحمل وزارة العدل عبء صرف مرتباتهم لفترات طويلة.

٩- عدم القدرة على إعادة تشغيل المطبعة القضائية بسبب توقيف حسابها في البنك المركزي اليمني، مما تسبب في نقص شديد في المطبوعات، وأصبحت الحاجة ملحة لمواجهة متطلبات القضاء من المطبوعات التي تعد العصب الأساسي للعمل في المحاكم والنيابات بل وكافة الأجهزة القضائية.

١٠- التوقف عن شراء قطع غيار وصيانة الآلات والمعدات والأجهزة التابعة للوزارة والمحاكم، وعدم القدرة على إصلاحها، وهو ما يعني إعاقة الجهات المختصة عن القيام بواجبها في العمل على الوجه المطلوب.

١١- عدم القدرة على النزول الميداني للقيام بأعمال الرقابة والتفتيش ومتابعة : -



الجمهورية العربية السورية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

- الإيرادات المحصلة، ومدى قانونية تحصيلها، ومدى الالتزام بتوريدها للبنك أولاً بأول بالشكل المطلوب.
- الأمانات الموردة للمحاكم، والرقابة على مدى الالتزام بقيدها في السجلات المخصصة لها، وسلامة تحصيلها وتوريدها للحساب المخصص للأمانات في البنك المركزي أو سلامة الصرف منها وفقاً للقرارات المنظمة لذلك.
- ١٢- العجز الكبير في أثاث المحاكم، إضافةً إلى توقف العمل في بعض مباني المحاكم بسبب استهداف العدوان الغاشم لعدد من مقرات المحاكم، وعدم وجود مخصصات مالية لذلك.
- ١٣- عدم القدرة على تنفيذ الدورات التدريبية والتأهيلية التي تضمنتها خطة الوزارة لعدم توفر الموارد المالية الكافية للتنفيذ. وإذا كانت عملية تقييم الأداء المؤسسي تمثل تحدياً في الظروف الآمنة والمستقرة كونها تتطلب تحليلاً دقيقاً لكافة الظروف والأوضاع التي تمر بها الوزارة ومدى قدرتها على تنفيذ خطتها والظروف التي حالت دون التنفيذ، فما بالكم بهذه الظروف العصيبة والاستثنائية التي تعيشها بلادنا ووزارتنا جزء منها والتي حالت دون تمكّن الوزارة من تنفيذ الجزء الأكبر من خطتها السنوية بسبب الظروف القاهرة، ومع ذلك فقد بذلت الوزارة جهوداً كبيرةً لتنفيذ خطتها السنوية على قدر المتاح، وحققت جملة من الإنجازات في المجالات المختلفة سنخرج عليها في هذا التقرير الموجز.



دولة فلسطين

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

### ثالثاً:- إنجازات الوزارة خلال عام الخطة :-

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ
١	استكمال البناء المؤسسي (التشريعي - التنظيمي) للوزارة والمحاكم والمعهد العالي للقضاء.	<p><b>أولاً :- اللوائح التنفيذية والتنظيمية والأعمال التنظيمية :-</b></p> <p>١- تم إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م وعرضها على مجلس القضاء الأعلى لإصدارها.</p> <p>٢- تم إعداد لائحة البحوث العلمية بالمعهد العالي للقضاء وإحالتها إلى مجلس المعهد للموافقة عليها واستكمال إجراءات إصدارها.</p> <p>٣- تم إعداد وإصدار لائحة تنظيم إيداع وصرف وتسليم الأمانات في المحاكم بالقرار الوزاري رقم (٣٧٣) لسنة ٢٠١٦م.</p> <p>٤- تم إعداد مشروع إعادة تنظيم مهام واختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال بالوزارة وإحالتها للمكتب الفني تمهيداً لإصدار القرار.</p> <p>٥- تم استكمال فصل عدد (٧) أقلام توثيق عن أعمال المحاكم في عدد من المحافظات.</p>	الإدارة العامة للشئون القانونية
		<p><b>ثانياً :- المجالس واللجان :-</b></p> <p>١- تم تشكيل مجلس التأديب بديوان عام الوزارة بالقرار الوزاري رقم (١١) لسنة ٢٠١٦م.</p> <p>٢- تم تشكيل لجنة المناقصات والمزايدات بالقرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ٢٠١٦م.</p> <p>٣- تم إعادة تشكيل لجنة شؤون الموظفين بالقرار الوزاري رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٦م.</p> <p>٤- تم إعادة تشكيل لجنة إعداد مواصفات التوريد برقم (٢٧٠) لسنة ٢٠١٦م.</p> <p>٥- تم تشكيل لجنة وحدة تنسيق مشاريع الدعم الخارجي والمساعدات الخارجية وذلك بالقرار الوزاري رقم (١٩١) لسنة ٢٠١٦م.</p> <p>٦- تم تشكيل لجنة إعادة النظر في لائحة التقسيمات الفرعية للوزارة .</p>	الإدارة العامة للشئون القانونية
		الإدارة العامة للشئون القانونية - الإدارة العامة للقضاء	
		الإدارة العامة للشئون القانونية - لجنة مشكلة	
		وحدة مكافحة غسل الأموال - الإدارة العامة للشئون القانونية	
		الإدارة العامة للتوثيق	
		الإدارة العامة للشئون القانونية	
		الإدارة العامة للشئون القانونية - الإدارة العامة للشئون المالية	
		الإدارة العامة للشئون القانونية - الإدارة العامة للموارد البشرية	
		الإدارة العامة للشئون القانونية - الإدارة العامة للشئون المالية	
مستشار الوزير للتخطيط وبرامج الدعم الخارجي - الإدارة العامة للتعاون الدولي - الإدارة العام للشئون القانونية			
الإدارة العامة للشئون القانونية - لجنة			



دولة فلسطين

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ
٢	استكمال تحديث وتطوير العمل الإداري	<p><b>أولاً :- الأدلة الإرشادية :-</b></p> <p>١- تم إعداد وإنجاز الدليل الإرشادي وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بكتاب العدل (الموثقين والأمناء)، وإحالته إلى المكتب الفني، والموضوع قيد العرض على الوزير.</p>	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - الإدارة العامة للدراسات والبحوث
		<p>٢- تم إعداد مشروع الدليل الإرشادي لخدمات وزارة العدل ورفع له لناناب الوزير والذي أحاله إلى المكتب الفني لإجراء المراجعة القانونية تمهيداً لإصداره.</p>	خدمات الجمهور - الإدارات المختصة - الشؤون القانونية
		<p>٣- تم إعداد وتجهيز (٤) لوحات إرشادية في خدمات الجمهور تضمنت شروط تقديم الشكاوى بموظفي المحاكم (الإداريين)، والشروط المطلوبة والرسوم القانونية والإرشادات الخاصة الأخرى بإنجاز خدمة التصديق على المحررات (الوثائق) المقدمة من الجمهور للمصادقة عليها من قبل الإدارات المختصة بالوزارة.</p>	الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور .
		<p>٤- تم إصدار دليل الهاتف لقيادات السلطة القضائية وقضاة المحاكم الإستئنافية والابتدائية وتوزيعه على كافة المعنيين لما فيه خدمة ومصلحة العمل.</p>	الإدارة العامة لمكتب الوزير- سكرتارية خدمات الجمهور
		<p><b>ثانياً :- قواعد البيانات :-</b></p> <p>١- تم إعداد وإنشاء قاعدة المنح والقروض والمساعدات الخارجية (مانحين) لوزارة العدل.</p>	اللجنة الفنية لتنسيق المساعدات الخارجية
		<p>٢- تم إعداد وإنشاء قاعدة بيانات عن المبتعثين خارجياً</p>	الإدارة العامة للتدريب والتأهيل
		<p>٣- تم إعداد وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالسجناء اليمنيين في الخارج وكذا السجناء الأجانب في اليمن.</p>	الإدارة العامة للتعاون الدولي.
		<p>٤- تم تحديث قاعدة بيانات النوع الاجتماعي للسلطة القضائية.</p>	الإدارة العامة للمرأة والطفل وشؤون أموال القصر



الجمهورية العربية السورية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ
		<b>ثالثاً :- الدراسات والبحوث :-</b> تم خلال العام ٢٠١٦ م إعداد (١٦) دراسة كما هو موضح في الجدول الآتي :-	
		<b>موضوع الدراسة</b>	
		١ مقترح بشأن إعادة إصدار قرار وزاري بتصنيف المحاكم الابتدائية .	الإدارة العامة للدراسات والبحوث
		٢ تظلم بعض الموثقين من عدم إعطائهم كامل حقوقهم، وتم رفع الدراسة لمجلس القضاء الأعلى .	الإدارة العامة للدراسات والبحوث
		٣ التعارض بين مهام الإدارات العامة ( المشاريع - التجهيزات - التخطيط ) ضمن لائحة التقسيمات الوزارية.	قطاع التخطيط والإحصاء - الإدارة العامة للدراسات والبحوث
		٤ مقترح الإدارة العامة للشؤون المالية بمنح حافز مالي بنسبة ٥% للقائمين على تحصيل الموارد المالية في المحاكم وديوان الوزارة من إجمالي الإيرادات المحلية.	الإدارة العامة للدراسات والبحوث - الإدارة العامة للشؤون المالية
		٥ رؤية لتنفيذ مهام الوزارة فيما يتعلق بأموال القصر.	
		٦ تظلمات بعض الموظفين الموثقين من عدم إعطائهم كامل حقوقهم وتم رفعها لمجلس القضاء الأعلى .	
		٧ العون القضائي ومطالبة وزارة المالية توفير المخصصات اللازمة والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء.	
		٨ بخصوص العاملين الإداريين بالسلطة القضائية للالتحاق بالدراسة في المعهد العالي للقضاء ورفع الدراسة لمجلس القضاء.	
		٩ إضافة الاختصاص لمحكمة الضرائب لتولي القضايا الجمركية.	
		١٠ إشكالية قيام بعض المحاكم بمخاطبة البنك المركزي مباشرة بالحجز على اعتمادات بعض الجهات الحكومية لتنفيذ الأحكام	
		١١ طلب الموافقة على فتح مكتب للتحكيم الدولي.	
		١٢ تقرير لجنة مجلس النواب بشأن السجون.	
		١٣ الاستفادة من مشاريع الدعم الخاصة للاجئين والوضع القانوني لهم.	
		١٤ طلب المساعدة القانونية والإنابة القضائية.	
		١٥ أوضاع محاكم الأحداث والخبراء الاجتماعيين والمعوقات والصعوبات التي تعترض سير العمل في المحاكم وعمل المقترحات اللازمة لها	المرأة والطفل وشؤون أموال القصر
		١٦ تم زيادة معرفة الطلاب في مجال كتابة البحوث العلمية بناءً على المنهجية العلمية .	المعهد العالي للقضاء



دولة فلسطين

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ
		<b>رابعاً :- التعميمات والمنشورات الوزارية:-</b> تم خلال العام ٢٠١٦م إصدار (١٥) تعميماً ومنشوراً وزارياً كما هو موضح بالجدول :-	
		<b>موضوع التعميم والمنشورات</b>	
١	إجراءات تعيين أمناء الصناديق والرقابة عليهم.	الإدارة العامة للدراسات والبحوث - الإدارة العامة للشؤون المالية	
٢	عدم تمكين الأشخاص غير الموظفين الرسميين من ممارسة الأعمال بديوان الوزارة والمحاكم.	الإدارة العامة للدراسات والبحوث - الإدارة العامة للموارد البشرية	
٣	إنجاز معاملات الموظفين والجهات المختلفة الواردة للإدارة العامة لخدمات الجمهور دون تأخير.	الإدارة العامة للدراسات والبحوث - الإدارة العامة للسكترارية وخدمات الجمهور	
٤	توريد الأمانات والغرامات أولاً بأول إلى خزانة البنك المركزي اليمني.	الإدارة العامة للدراسات والبحوث - الإدارة العامة للشؤون المالية	
٥	عدم التخاطب مع أي جهة حكومية بخصوص الترشيح للابتعاث الخارجي إلا عبر الوزارة.	الإدارة العامة للدراسات والبحوث	
٦	منشور بشأن تنظيم كتابة رقم القيد في المراسلات الصادرة من ديوان الوزارة إلى الجهات الأخرى.	الإدارة العامة للدراسات والبحوث - الإدارة العامة لخدمات الجمهور	
٧	إصدار عدد (٨) موافقات بنقل مقر عقد جلسات المحاكمة في بعض القضايا من مقرات محاكم إلى مقرات محاكم ابتدائية واستئنافية أخرى وذلك بسبب الظروف الأمنية والاستثنائية التي تمر بها بلادنا.	الإدارة العامة للدراسات والبحوث - المحاكم الاستئنافية	
٨	الالتزام بالادوام الرسمي والانضباط الوظيفي	الإدارة العامة للدراسات والبحوث - الموارد البشرية	
٩	تفعيل إجراءات الرقابة والمتابعة للموظفين في أداء واجباتهم		
١٠	عدم استقبال طلبات التوظيف أو التعاقد بالأجر اليومي		
١١	سرعة البت في قضايا أراضي وعقارات الدولة وممتلكاتها	الإدارتان العامتان للدراسات والبحوث - الشؤون المالية	
١٢	تفعيل الدور الرقابي على إجراءات التحقيق الإداري على موظفي المحاكم.		



الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ
		١٣ استيفاء سداد ضريبة المبيعات العقارية إلى خزينة الدولة	الإدارة العامة للدراسات والبحوث
		١٤ منشور بعدم اعتماد أي مخاطبات ما لم تكن ممهورة بالختم الرسمي	
		١٥ ضرورة التزم مكاتب التوثيق بمحاكم الاستئناف باختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها قانوناً.	الإدارتان العامتان للدراسات والبحوث - التوثيق والتسجيل
<b>خامساً :- القرارات الوزارية :-</b>			
<b>● قرارات التعيين والتقاعد والتراخيص والتكاليف :-</b>			
م	نوع القرار	موضوع القرارات	
١	ترخيص	تم منح تراخيص بمزاولة مهنة الأمين الشرعي لعدد ( ٢٤٠ ) أمين في أمانة العاصمة وعدد من محافظات الجمهورية	الإدارة العامة للشؤون القانونية - الإدارة العامة للتوثيق - مستشار الوزير لشؤون التوثيق
٢	تقاعد	استكمال إجراءات التقاعد لعدد ( ٣٠٠ ) موظفاً ممن بلغوا أحد الأجلين، وصدور فتوى من الخدمة المدنية بالتقاعد.	الإدارة العامة للموارد البشرية
٣	تعيين	تعيين عدد من الموظفين المؤهلين في وظائف قيادية وإشرافية (مدراء عموم ومدراء إدارات ورؤساء أقسام) في الديوان العام وبعض المحاكم لما اقتضته المصلحة العامة.	الإدارة العامة للموارد البشرية - الإدارة العامة للشؤون القانونية
٤	توظيف	تم رفد المعهد العالي للقضاء بـ ( ١٣ ) موظفاً.	المعهد العالي للقضاء
٥	تعاقد	تجديد تعاقد عدد من الموظفين العاملين الذين لم يتم تثبيبتهم في وظائف مهمة كحراس للمحاكم.	الإدارة العامة للموارد البشرية





الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ																				
		<p>صدور (١٤) قراراً وزارياً بتكليف وتعيين (١١) من رؤساء اقسام التوثيق في (٩) محافظات شملت (١٤) محكمة.</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>المحافظة</th> <th>المحكمة</th> <th>نص القرار</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td rowspan="2">الأمانة إب</td> <td>المرور- جنوب غرب العددين</td> <td>تعيين</td> </tr> <tr> <td>حجة -كعيدنة- كشر- بني العوام</td> <td>تعيين - تكليف</td> </tr> <tr> <td>عمران</td> <td>عيال سريح</td> <td>تكليف</td> </tr> <tr> <td>صنعاء والجوف</td> <td>حزم الجوف - سنحان</td> <td>تعيين - تكليف</td> </tr> <tr> <td rowspan="4">تعز المهرة سينون ذمار</td> <td>التجارية</td> <td rowspan="4">تعيين</td> </tr> <tr> <td>الغيظة</td> </tr> <tr> <td>سينون</td> </tr> <tr> <td>شرق ذمار</td> </tr> </tbody> </table>	المحافظة	المحكمة	نص القرار	الأمانة إب	المرور- جنوب غرب العددين	تعيين	حجة -كعيدنة- كشر- بني العوام	تعيين - تكليف	عمران	عيال سريح	تكليف	صنعاء والجوف	حزم الجوف - سنحان	تعيين - تكليف	تعز المهرة سينون ذمار	التجارية	تعيين	الغيظة	سينون	شرق ذمار	الإدارة العامة للتوثيق - الإدارة العامة للشئون القانونية
المحافظة	المحكمة	نص القرار																					
الأمانة إب	المرور- جنوب غرب العددين	تعيين																					
	حجة -كعيدنة- كشر- بني العوام	تعيين - تكليف																					
عمران	عيال سريح	تكليف																					
صنعاء والجوف	حزم الجوف - سنحان	تعيين - تكليف																					
تعز المهرة سينون ذمار	التجارية	تعيين																					
	الغيظة																						
	سينون																						
	شرق ذمار																						
		<p><b>سادساً :- الخطط وتقارير الأداء :-</b></p> <p>تم خلال العام إعداد الخطط والتقارير والردود التالية :-</p> <p>١ - خطة وزارة العدل ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٦م .</p> <p>٢ - الخطة العامة لوزارة العدل ضمن خطة الأداء الحكومي للعام ٢٠١٦م، ورفعها لمجلس القضاء الأعلى ومجلس الوزراء.</p> <p>٣ - خطة استراتيجية لإدارة شئون المرأة والطفل لمدة ثلاث سنوات.</p> <p>٤ - تقرير عن مستوى تنفيذ خطة وزارة العدل ضمن خطة الأداء الحكومي لعام ٢٠١٥م، وتم رفعه لمجلس الوزراء.</p>	مكتب الوزير - مستشار الوزير لشئون التخطيط والإصلاحات القضائية																				
			لجنة مشكلة - التخطيط والإحصاء																				
			الإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر																				
			لجنة مشكلة - التخطيط والإحصاء																				



الجمهورية العراقية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ				
		٥- تقرير إنجاز النصف السنوي لتنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٦ م .	الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء – مستشار الوزير لشؤون التخطيط				
		٦- تقرير الإحصاء القضائي لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ م .	الإدارة العامة للتخطيط – لجنة مشكلة للمراجعة النهائية				
		٧- تقرير حول تعزيز دور المرأة في السلطة القضائية ( النوع الاجتماعي) وإبراز الفجوات النوعية والصعوبات والعراقيل والتحديات التي تواجه المرأة.	الإدارة العامة للمرأة وشؤون أموال القصر				
		٨- تقرير الإحصاء التوثيقي لعامي ٢٠١٤م و ٢٠١٥م .	الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء				
		٩- تقرير مفصل عن الأضرار التي لحقت بمباني المحاكم والنيابات جراء العدوان الغاشم على بلادنا، ورفعها لمجلس الوزراء والقضاء ووزارة حقوق الانسان .	لجنة مشكلة – الإدارة العامة للمشاريع والصيانة				
		١٠- تقرير عن الحسابات الختامية للموارد والاستخدامات للوزارة والمحاكم لعام ٢٠١٥ م .	الإدارة العامة للشؤون المالية				
		١١- الردود حول تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن الحساب الختامي للموارد والاستخدامات الخاصة بديوان عام وزارة العدل ومحاكم الجمهورية للعام ٢٠١٥ م.	الإدارة العامة للشؤون المالية				
		تم تنفيذ (دورتين تدريبيتين ) استهدفت (٣٩) موظفاً إدارياً كما هو موضح في الجدول الآتي:-					
٣	تنمية وتطوير الكادر البشري الدورات التدريبية والتنشيطية	م	الدورة	المستفيدين من الدورة	عدد المستفيدين	المحاكم المستهدفة	مكان انعقاد الدورة
		١	أمانة السر	أمناء السر في الأمانة	٣٥	المحكمة العليا – استئناف الأمانة والمحاكم الابتدائية التابعة لها	المعهد العالي للقضاء
		٢	الحكم الرشيد	إداريين	٤	الديوان العام	معهد ريجين
٤	تحسين آليات الوصول إلى العدالة	أولاً:- توفير العون القضائي والمساعدة القانونية للأطفال:- ١- تم تجديد عقود (٧) من محامي الأحداث لتقديم العون القضائي للأحداث في كل من (الأمانة –الحديدة – حجة – ذمار – إب)، يتولون متابعة قضايا الأحداث والأطفال أمام أقسام الشرطة ونيابات الأحداث والترافع فيها أمام محاكم الأحداث وتدفع الوزارة بموجب هذه العقود مبلغ (٣٠,٠٠٠) ريال لكل محامي شهرياً.	الإدارة العامة للمرأة والطفل وشؤون أموال القصر				



م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ																																							
		<p>٢- التعاقد مع محامي للترافع في قضايا الأحداث أمام محكمة نهم وبني حشيش الابتدائية المختصة بنظر قضايا الأحداث إلى جانب عملها، يتولى متابعة قضايا الأحداث في نطاق مديرتي نهم وبني حشيش أمام أقسام الشرطة والنيابات العامة والترافع فيها أمام المحكمة وتدفع وزارة العدل للمحامي مبلغ (٣٠,٠٠٠) ريال شهرياً.</p> <p>- حيث بلغ عدد المستفيدين من العون القضائي (١٤٢) حدثاً منهم (١٣٥) ذكور و (٧) أنثى كما هو موضح بالجدول :-</p>																																								
		<table border="1"> <thead> <tr> <th>المحافظ</th> <th>الأمانة</th> <th>صنعاء و الجوف</th> <th>الحديدة</th> <th>إب</th> <th>نمار</th> <th>حجة</th> <th>الإجمالي</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>محامون والمستفيدون</td> <td>٢</td> <td>١</td> <td>٢</td> <td>١</td> <td>١</td> <td>١</td> <td>٨</td> </tr> <tr> <td>عدد المحامين</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td rowspan="2">عدد المستفيدين</td> <td>ذكور</td> <td>-</td> <td>٤٠</td> <td>٣٤</td> <td>٢٣</td> <td>-</td> <td>١٣٥</td> </tr> <tr> <td>أنثى</td> <td>١</td> <td>-</td> <td>٤</td> <td>١</td> <td>-</td> <td>٧</td> </tr> </tbody> </table>	المحافظ	الأمانة	صنعاء و الجوف	الحديدة	إب	نمار	حجة	الإجمالي	محامون والمستفيدون	٢	١	٢	١	١	١	٨	عدد المحامين								عدد المستفيدين	ذكور	-	٤٠	٣٤	٢٣	-	١٣٥	أنثى	١	-	٤	١	-	٧	الإدارة العامة للمرأة والطفل وشؤون أموال القصر
المحافظ	الأمانة	صنعاء و الجوف	الحديدة	إب	نمار	حجة	الإجمالي																																			
محامون والمستفيدون	٢	١	٢	١	١	١	٨																																			
عدد المحامين																																										
عدد المستفيدين	ذكور	-	٤٠	٣٤	٢٣	-	١٣٥																																			
	أنثى	١	-	٤	١	-	٧																																			
		<p><b>ثانياً:- توفير العون القضائي والمساعدة القانونية للنساء (الفقيرات والمعسرات)</b></p> <p>تم تجديد عقود (٢) محامين لتقديم العون القضائي أمام النيابة والمحكمة للنساء (المعسرات والفقيرات العاجزات عن دفع أتعاب المحاماة) في محافظتي (الأمانة - الحديدة)، يتولون متابعة قضايا النساء أمام النيابة العامة والترافع فيها أمام المحاكم المختصة وتدفع وزارة العدل بموجب هذه العقود مبلغ (١٥,٠٠٠) ريال بشكل شهري لكل محامي.</p> <p>حيث بلغ عدد المستفيدات من العون القضائي للنساء الفقيرات والمعسرات (٢٧) امرأة في محافظتي الحديدة والأمانة.</p> <p>- تم صرف بطائق تعريفية للمحاميات والمحامين المترافعين في قضايا النساء والأحداث وتذليل كافة الصعوبات التي تواجههم.</p>																																								
		<p><b>ثالثاً :- حماية أموال القصر</b></p> <p>١- إعداد رؤية شاملة وخطة عمل لتنفيذ مهام واختصاصات وزارة العدل بشأن حماية أموال القصر.</p> <p>٢- تم إصدار تعميم لكافة رؤساء المحاكم الاستئنافية والابتدائية في جميع محافظات الجمهورية لطلب تقرير شامل ومفصل عن الوضع القائم لأموال القصر أمام المحاكم ومخطط السجل الخاص بحصر أموال القصر أمام المحاكم</p>																																								



تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

دولة فلسطين

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ
		تمهيداً لـ :- <ul style="list-style-type: none"> <li>توحيد السجلات الخاصة بحصر أموال القصر وطباعتها وتعميمها على كافة المحاكم.</li> <li>تكوين قاعدة بيانات ومعلومات إلكترونية شاملة عن أموال القصر أمام كافة محاكم الجمهورية.</li> </ul>	
		<ul style="list-style-type: none"> <li>٣- إعداد رؤية لتعديل اللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة بشأن:-</li> <li>إنشاء أقسام خاصة بشنون أموال القصر في المحاكم الإستئنافية وتحديد مهامها واختصاصاتها.</li> <li>إنشاء أقسام خاصة بشنون أموال القصر في المحاكم الإبتدائية وتحديد مهامها واختصاصاتها.</li> </ul>	
٥	استكمال إنشاء وتنفيذ البنى التحتية	<b>أولاً :- المباني والأراضي والترميمات :-</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>١- تم الاستلام النهائي لمشروع سور مجمع محاكم ذمار .</li> <li>٢- تم حصر الأضرار التي لحقت بمجمعات ومباني المحاكم في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية نتيجة العدوان الغاشم على بلادنا.</li> </ul>	الإدارة العامة للمشاريع والصيانة
		٣- تم ترميم وصيانة المباني الخاصة بالمعهد العالي للقضاء.	المعهد العالي للقضاء
		<b>ثانياً :- التجهيزات والمستلزمات :-</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>١- النزول الميداني إلى محاكم (بلاد الروس وبنى بهلول - شرق الأمانة - غرب الأمانة - الشعبة التجارية) لحصر الاثاث والموجودات فيها ورفع الاحتياجات الضرورية اللازمة للمحاكم .</li> <li>٢- تحديد الاحتياج وتوفير الأثاث لمحاكم استئناف ( عمران - ريمة ) والمحكمة الإبتدائية لبيت الفقيه.</li> <li>٣- صيانة الآلات والأجهزة والأثاث الخاص بالوزارة وبعض المحاكم حسب الاحتياجات.</li> </ul>	الإدارة العامة للتجهيزات
		٤- تم صيانة التجهيزات والأثاث الخاص بالمعهد العالي للقضاء.	المعهد العالي للقضاء



الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ
٦	الحد من الفساد وجوانب القصور والخلل في أعمال الموظفين في الديوان العام والمحاكم	<b>أولاً :- دراسة الشكاوى والتحقيق فيها :-</b>	الإدارتان العامتان للمحاكم والمتخصصة
		١- تم دراسة (٢٨) شكوى وردت إلى الوزارة من (٣١) موظفاً في (٢٠) محكمة في (٨) محافظات، وبعد دراستها تم الاتي:- <ul style="list-style-type: none"><li>• إحالة (٢٤) شكوى منها إلى المحاكم الاستئنافية التي يتبعها الموظفون المشكو بهم.</li><li>• إجراء نزول ميداني واحد.</li><li>• حفظ شكوى واحدة لعدم وجود مسوغ قانوني للسير فيها.</li></ul>	
		٢- تم إجراء التحقيق في الشكاوى من قبل المحاكم الاستئنافية وبناءً عليها تم ما يلي :- <ul style="list-style-type: none"><li>• إحالة موظف إلى النيابة العامة.</li><li>• توقيع عقوبة تأديبية بالخصم ٢٠% من الراتب الأساسي.</li><li>• توجيه تنبيه شفهي واحد.</li><li>• توجيه بعض الشاكين للجوء إلى المحاكم لمتابعة قضاياهم.</li></ul>	الإدارتان العامتان للمحاكم والمتخصصة - محاكم الاستئناف المعنية
		<b>ثانياً :- التفتيش والنزول الميداني :-</b>	الإدارة العامة للتوثيق
		١- تم إجراء النزول الميداني المفاجئ إلى قلم التوثيق بمحكمة مرور الأمانة ومن خلال نتائج التفتيش تم تغيير رئيس القلم.	
٢- تم إجراء النزول الميداني الدوري على جميع الشعب والمحاكم المتخصصة في الأمانة.	الإدارة العامة للمحاكم المتخصصة		
		٣- تم إجراء النزول الميداني المفاجئ عقب إجازة عيد الفطر المبارك لمتابعة سير عملية الدوام الرسمي وتقييم مستوى الانضباط الوظيفي في محكمتي استئناف (الأمانة - صنعاء والجوف) والمحاكم الابتدائية في الأمانة التابعة لمحكمة استئناف صنعاء والجوف، حيث بلغت نسبة الحضور (٧٤%).	الإدارتان العامتان للمحاكم والمتخصصة



المملكة العربية السعودية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ																				
		<p><b>ثالثاً:- تمثيل الوزارة أمام المحاكم :</b>            تم خلال العام اتخاذ الإجراءات وتمثيل الوزارة أمام المحاكم الإدارية ( المحاكم الابتدائية بالأمانة – محكمة نيابة الاستئناف بالأمانة في القضايا المرفوعة من أو ضد الوزارة حيث بلغت عدد القضايا (١٩) قضية كما هو موضح بالجدول التالي:-</p>	الإدارة العامة للشئون القانونية																				
		<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="2">المنتهية</th> <th rowspan="2">المحجوزة للحكم</th> <th colspan="2">قيد الإنتظار</th> <th rowspan="2">الإجمالي</th> </tr> <tr> <th>بحكم</th> <th>صلح</th> <th>شطب</th> <th>استئناف</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>٤</td> <td>٢</td> <td>٥</td> <td>٥</td> <td>١٩</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td></td> <td>٢</td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		المنتهية		المحجوزة للحكم	قيد الإنتظار		الإجمالي	بحكم	صلح	شطب	استئناف	٤	٢	٥	٥	١٩				٢	
		المنتهية		المحجوزة للحكم	قيد الإنتظار		الإجمالي																
		بحكم			صلح	شطب		استئناف															
٤	٢	٥	٥	١٩																			
			٢																				
٧	استكمال مكنة العمل القضائي والإداري في الوزارة والمحاكم	<p><b>أولاً:- تصميم وتنفيذ وتحديث الأنظمة :-</b></p> <p>١- تم استخدام النظام الإلكتروني الخاص بتسجيل المحررات الرسمية (الوثائق) الواردة لديوان عام الوزارة والمصادقة عليها من إدارة التصديق بالإدارة العامة للتوثيق والتي تستخدم في الخارج وحفظها وأرشفتها إلكترونياً عبر جهاز الإسكانر</p>	الإدارة العامة لتقنية المعلومات – الإدارة العامة للتوثيق																				
		٢- تنزيل وتشغيل نظام المعاملات الإلكترونية في القطاعات الإدارية العامة بالوزارة																					
		٣- تم تعديل وتحديث (٤) أنظمة وهي (البصمة – شؤون الموظفين وتقاريرها – الصادر والوارد وتقاريرها – الإيرادات).	الإدارة العامة لتقنية المعلومات – الإدارة العامة للشئون المالية – الموارد البشرية																				
		٤- تنزيل النظام الإلكتروني لتسجيل بيانات الزوار والوافدين لديوان عام الوزارة .	الإدارة العامة للمسكرتارية وخدمات الجمهور																				
		٥- تنفيذ وتوسعة الشبكة في محكمة استئناف الأمانة.	الإدارة العامة لتقنية المعلومات																				
		٦- تحديث نظام وبيانات الأمان على الموقع الإلكتروني للوزارة بشكل دوري.	الإدارة العامة لتقنية المعلومات – الإدارة العامة للتوثيق																				



الجمهورية العربية السورية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ
		<p><b>ثانياً :- صيانة الأنظمة ونسخ البيانات :-</b></p> <p>١- تنفيذ صيانة وإصلاح أجهزة الكمبيوترات للإدارات العامة في الوزارة ومحكمة استئناف الأمانة.</p> <p>٢- تمت صيانة الشبكة ومركز المعلومات بمحكمة جنوب غرب الأمانة.</p> <p>٣- نسخ المستندات والملفات DVD (نسخة احتياطية) لبعض الإدارات العامة بديوان عام الوزارة وذلك لحمايتها من التلف أو فقدان البيانات.</p> <p>إدخال نظام الإيميل الداخلي للديوان العام والمحاكم من خلال شراء سيرفر ونقل البيانات فيها.</p>	الإدارة العامة لتقنية المعلومات
		<p><b>تم خلال العام المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات واللجان والندوات وحلقات النقاش والفعاليات المختلفة نوضحها بالآتي :-</b></p>	
م	نوع المشاركة	موضوعها	مكان انعقادها
١	اجتماع دوري	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	ممثل وزارة العدل في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال
٢		للشبكة الوطنية لحماية الطفولة.	مجلس الأمومة والطفولة
٣	اجتماعات	اجتماعات الفريق الوطني للمتابعة والتقييم لإدماج النوع الاجتماعي ضمن الخطط والبرامج التنموية	وزارة التخطيط
٤		اجتماعات الفريق الوطني للمتابعة والتقييم لإدماج النوع الاجتماعي ( وضع خطة النوع الاجتماعي على عناصر خطط الإدارة العامة للمرأة).	
٥	مؤتمر	إعداد ورقة عمل حول انتهاكات العدوان للطفولة لتقديمها أمام المؤتمر الوطني لانتهاكات الطفولة في ظل العدوان والحرب على اليمن .	-
٦		تدشين استراتيجية تنمية المرأة العاملة في جميع القطاعات الحكومية والمختلطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة أفرزت عن إخراج مسودة مشروع استراتيجية لتطوير عملها.	فندق تاج سبا
			ممثل وزارة العدل في اللجنة الوطنية
			ممثل وزارة العدل في الشبكة الوطنية
			الإدارة العامة للمرأة والطفل وشؤون أموال القصر
			مستشار الوزير لشؤون الخطط
			الإدارة العامة للمرأة والطفل وشؤون أموال القصر



الجمهورية اليمنية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

م	السياسات والإجراءات المخططة	الإجراءات والأنشطة المنفذة	جهة التنفيذ				
	٧	برنامج دعم السجينات الذي نفذته جمعية الهلال الأحمر اليمني بالتعاون مع الصليب الأحمر الدنماركي والاتحاد الأوروبي .	فندق تاج سبأ				
		٨	عرض أوراق السياسات حول التمكين والعنف ضد المرأة.	اللجنة الوطنية للمرأة			
			٩	التخطيطية لمشروع استراتيجية دعم مشاركة المرأة في بناء السلام وأجندة ما بعد الصراع	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GTZ		
				١٠	العنف ضد النوع الاجتماعي والتحديات وتحليل الفجوة القائمة على عملية رسم الخرائط للعنف القائم على النوع الاجتماعي في (١٩) محافظة في مقر (فندق تاج سبأ).	فندق سبأ	
					١١		العصف الذهني الثاني للنوع الاجتماعي والخروج بموضوع مكونات الدليل ودمج النوع الاجتماعي فيها.
							١٢
	١٣	الحلقة النقاشية لعرض ورقتي عمل السياسات العامة والزواج المبكر والمشاريع الصغيرة خطوات على طريق التنمية المستدامة.	الاتحاد العام لنساء اليمن				
		١٤	المشاركة في فعاليات يوم السجين حيث أعلن يوم (٨) رمضان من كل عام .	نائب رئيس المكتب الفني			
٩	تطوير وتنمية وسائل وأساليب التعاون الدولي مع الدول والمنظمات الدولية	١- حصر الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتعاون القضائي التي صادقت عليها اليمن وحصر القوانين تمهيداً لمواعمتها مع الاتفاقيات الدولية. ٢- تم طباعة مسودة الكتاب الخاص بالاتفاقيات الدولية والثنائية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية وجاري مراجعته وإخراجه بصورته النهائية تمهيداً لطباعته وتوزيعه.	الإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان				





الجمهورية العربية الفلسطينية

وزارة العدل

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

تقرير إنجازات وزارة العدل للعام ٢٠١٦ م

---